

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

زيارة موظفي صندوق النقد الدولي

في 29 آب، اختتم فريق من موظفي صندوق النقد الدولي زيارةً إلى الضفة الغربية وغزة استغرقت أسبوعين لتقييم آخر التطورات الاقتصادية¹. هذه هي البعثة الثانية للصندوق لهذا العام بعد أربع سنوات من توقف مشاركته في عملية إصلاح المالية العامة في فلسطين.²

تباطؤ النمو

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4% في العام 2022 من 7.1% في العام 2021، مدفوعاً بانخفاض الاستهلاك والاستثمار نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي مع ارتفاع الأسعار، واستمرار ضعف المالية العامة، وتفاقم حالة عدم اليقين المرتبطة بغزو روسيا لأوكرانيا. وإذا تحقق هذا النمو في العام 2022، فسوف يُعيد الاقتصاد لمستويات الإنتاج والدخل التي كانت سائدة في الفترة ما قبل العام 2020.

وفقاً لما تمت ملاحظته في مجموعة متنوعة من التقارير التي أُجريت على مدى العام، شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام 2021 انتعاشاً بعد الركود الناتج عن فايروس كورونا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.1% بعد انخفاض بنسبة 11.3% عام 2020، ولكن تظل مستويات البطالة مرتفعة للغاية. كما يؤدي التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والوقود، ومواد البناء إلى تآكل القوة الشرائية. ففي الربع الثاني من العام 2022، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 1.9% بعد زيادة بنسبة 1.5% في الربع الأول.³ وفي نفس الفترة، ارتفع معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من 25.9% إلى 26.4%. لا يزال معدل البطالة مرتفعاً بشكل غير طبيعي في قطاع غزة، ويعود السبب في ذلك إلى 15 عاماً من الحصار والحروب المتكررة، إذ يرتبط هذا الأمر ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الفقر. وكان النمو في غزة قد بلغ 3.4% فقط العام 2021 بسبب التقدم البطيء في جهود إعادة الإعمار التي تبعت التصعيد العسكري في أيار 2021. ويزيد التصعيد العسكري الذي حدث في غزة في الأسبوع الأول من شهر آب من حالة عدم الاستقرار والتقلب المزمنة في البيئة السياسية وبيئة الأعمال، كما يحد من احتمالات التعافي.⁴

الوضع المالي

وفقاً لصندوق النقد الدولي، فقد انخفض العجز المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021 وإلى 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من العام 2022، مقارنةً بنحو 23.9% في العام 2007. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع العجز في النصف الثاني من العام 2022 ليصل إلى 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي.

واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية عجزاً في الميزانية بلغ 220.5 مليون دولار في النصف الأول من العام 2022، مع فجوة تمويلية قدرها 94 مليون دولار (أي العجز بعد خصم دعم الموازنة والمساعدات الإنمائية).⁵ وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 53.2% في عجز الموازنة وانخفاضاً بنسبة 76.3% في فجوة التمويل مقارنةً بالنصف الأول من العام 2021. نتج هذا التحسن عن زيادة أسرع في الإيرادات العامة (35.4%) مقارنةً بالإنفاق العام (18.2%)، وزيادة بنسبة 168.3% في دعم الموازنة (إلى 79.8 مليون دولار). ومع ذلك، فإن تقييد الإنفاق بشكل متكرر يفرض أيضاً ضغطاً غير مرغوب فيه على المساعدات الاجتماعية والإنفاق الإنمائي اللذان تشدد الحاجة إليهما.

التحديات البنيوية

بالرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية تمكنت من احتواء العجز خلال إحدى أعظم الأزمات المالية في تاريخها، إلا أن صندوق النقد الدولي يعتقد أن هذا التحسن المالي لا يمكن أن يستمر، ما دامت العوامل الرئيسية التي تسبب العجز قائمة.⁶

النشرة 192
أيلول 2022

التقارير الرئيسية

في الثالث من آب، أشار وزير المالية، شكري بشار، إلى أن خطة الإصلاح المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تهدف إلى خفض الأجور، والمعاشات التقاعدية، وفواتير المساعدات الاجتماعية

في التاسع من آب، أعلنت سلطة المطارات الإسرائيلية (IAA) أن رحلات خاصة بالفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية سوف تنطلق عن طريق مطار رامون

عُقدت قمة التكنولوجيا المالية الفلسطينية في 23 و24 آب وجاهايا في رام الله ومن خلال الفيديو كونفرنس في غزة، بهدف تسليط الضوء على أحدث الاتجاهات في التكنولوجيا المالية

بلغ مؤشر القدس 632.7 نقطة في اليوم الأخير من التداول في آب 2022 بانخفاض بلغ 0.3% عن الشهر السابق

<https://bit.ly/3QJ73dT> 1

www.imf.org/en/Countries/ResRep/WBG 2

www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/695/default.aspx 3

www.aljazeera.com/news/2022/8/5/israel-hits-gaza-with-air-strikes-as-tensions-escalate 4

www.pmf.ps/internal.php?var=11&tab=01 5

<https://bit.ly/3qEfrRai> وراجع B187 لمزيد من التفاصيل 6

70% من الإيرادات بحلول نهاية العام 2022 من خلال خطة تقاعد طوعية، وإلى نحو 50% من الإيرادات على مدى السنوات المقبلة من خلال خطة تقاعد إلزامية.¹⁴ تهدف الخطة أيضاً إلى ترشيح العمالة والترقيات والمكافآت الحكومية وتعزيز استرداد تكاليف الخدمات الصحية والحد من صافي الإقراض.¹⁵

على الرغم من ترحيب صندوق النقد الدولي بهذه الإصلاحات، إلا أنه يتوقع أن تكون إصلاحات وزارة المالية ذات فعالية جزئية إذا ما تم حل التحديات المالية البنوية المعلقة الأخرى، وتخفيف القيود الإسرائيلية على الاستثمار وحركة السلع والناس.

تطورات السفر عبر الحدود

في التاسع من آب، أعلنت سلطة المطارات الإسرائيلية (IAA) أن رحلات خاصة بالفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية سوف تنطلق عن طريق مطار رامون.¹⁶ وقد أقيمت أول رحلة في 22 آب باتجاه قبرص حاملاً على متنها 43 فلسطينياً. إلا أن إسرائيل أعلنت في وقت لاحق عن تأجيل خطة السماح برحلات للفلسطينيين من مطار رامون إلى تاريخ غير محدد، تم الإعلان مؤخراً أنه سيكون حتى نهاية أيلول.¹⁷

يقع مطار رامون، الذي افتتح في العام 2019، على بعد نحو 300 كيلومتراً (185 ميلاً) من القدس في صحراء النقب الجنوبية، وبلغت تكلفة بنائه نحو 600 مليون دولار.¹⁸ تم تصميم المطار ليستقبل الطائرات التي يتم إعادتها من مطار بن غوريون بالقرب من يافا-تل أبيب، ظل المطار خالياً طوال فترة انتشار وباء كوفيد-19، وما زال يكافح إلى الآن لاستعادة دوره فيما يتعلق بالرحلات الدولية.¹⁹

سيشكل خيار السفر من مطار رامون تطوراً كبيراً للفلسطينيين. وبالرغم من أن المطار يبعد حوالي ثلاث ساعات برّاً عن أقرب نقطة إليه في الضفة الغربية، إلا أن عوامل كالتقيد الإسرائيلية المشددة المفروضة على السفر، وارتفاع رسوم السفر، وتزايد استياء المسافرين الفلسطينيين خلال فترة الصيف من معاملة السلطات الأردنية والمصرية لهم أثناء رحلاتهم إلى الخارج من الممكن أن تساهم في زيادة الطلب على خدمات المطار.²⁰

ترتيبات السفر الحالية والسابقة

في الوقت الراهن، ينبغي على معظم الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية العبور عبر جسر النبي (جسر الملك حسين - KHB) إلى الأردن ثم السفر إلى مطار عمان (مطار الملكة علياء الدولي). تستلزم هذه الرحلة الطويلة عبور ثلاث نقاط تفتيش سيراً على الأقدام، وركوب حافلتين، والتعامل مع طوابير فوضوية طويلة، ودفع رسوم متعددة؛ حيث يدفع الفلسطينيون للسلطات الإسرائيلية ضريبة خروج قدرها 158 شيكلاً (46.5 دولاراً) عند خروجهم من جسر الملك حسين، بالإضافة إلى دفع رسم دخول قدره 10 دنانير أردنية (14 دولاراً) ورسم قدره ديناراً أردنياً واحداً (1.4 دولاراً) لكل حقيبة أمتعة للسلطات الأردنية. ويدفعون أيضاً 40 شيكلاً (10 دولاراً) مقابل النقل بالحافلات لعبور الجسر فقط.²¹

بالإضافة إلى ذلك، فإن ساعات العمل في جسر الملك حسين محدودة، كما أن قدرته اليومية المحددة مسبقاً تُجبر البعض على السفر قبل يومٍ من الرحلة وقضاء ليلة في الأردن. أما بالنسبة للقيود وإجراءات السفر لسكان غزة المسافرين عبر معبر رفح فهي أكثر تعقيداً.²² كما لا يمكن إلا لعدد قليل من الفلسطينيين الحصول على التصاريح الخاصة اللازمة للسفر عبر مطار بن غوريون الإسرائيلي بالقرب من يافا-تل أبيب، ومعظمهم من مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية وكبار رجال الأعمال.

استخدم الفلسطينيون في السابق مطارين للسفر دولياً: مطار القدس الدولي (مطار قلنديا) الواقع بين القدس ورام الله والذي أغلقت إسرائيل العام 2001،

تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً من فاتورة أجور ضخمة في القطاع العام، وخاصة في مجالات الأمن والصحة والتعليم، حيث توظف ما يقدر بنحو 150,000 موظف مدني في الضفة الغربية وقطاع غزة. في العام 2021، قُدرت فاتورة الأجور بنحو 2.4 مليار دولار، أو 45.8% من الإنفاق العام ونحو 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

فضلاً عن ذلك، فقد انخفضت المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى النصف في العام 2021 بعد أعوام من الانحدار بسبب التاكل التدريجي للدعم المقدم من أهم أربعة داعمين لموازنة السلطة الفلسطينية وهم: الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة، وذلك لأسباب سياسية متنوعة وتراجع في التمويل.

في الوقت نفسه، أدت أوجه القصور العديدة في بروتوكول باريس للعلاقات الاقتصادية إلى انعدام السيادة الفلسطينية منذ أمدٍ بعيد وسمحت بتسرب الأموال إلى خزينة إسرائيل، مما أدى إلى ضعف السيادة في تحصيل الضرائب، وتقليل القاعدة الضريبية إلى الحد الأدنى، وإضعاف إمكانية الحصول على المعلومات والسجلات الضريبية.⁷ نتيجة لهذا فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من تسرب مالي إلى إسرائيل قدرته الأمم المتحدة في العام 2015 بنحو 473.6 مليون دولار، أو نحو 3.74% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 17.84% من إجمالي العائدات الضريبية.⁸ في العام 2021، شكلت عائدات السلطة الوطنية الفلسطينية المحلية نحو 36.3% فقط من إجمالي عائداتها. وتشير تقديرات البنك الدولي أيضاً إلى أن 30% فقط من أولئك الذين يتوجب عليهم دفع الضرائب يقومون بذلك، ويرجع هذا في الأساس إلى عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن توليد العائدات المالية في مناطق الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية، والمعروفة باسم المنطقة «ج». كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تحقق أي إيرادات تقريباً في قطاع غزة والقدس الشرقية رغم إنفاقها 30% من ميزانيتها هناك.⁹ بالإضافة إلى ذلك، لا تزال السلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد على ضرائب الاستيراد التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها والتي تقوم بخصوصيات أحادية الجانب منها لأسباب وذرائع مختلفة،¹⁰ بما في ذلك تغطية ديون الهيئات المحلية وشركات خدمات البنية التحتية الفلسطينية (المياه والكهرباء) لشركات إسرائيلية (أو ما يسمى «صافي الإقراض» والذي يشكل نحو 20% من العائدات شهرياً).¹¹

لسد هذه الفجوة المزممة في الإيرادات، تراكمت لدى السلطة الوطنية الفلسطينية متأخرات مستحقة لهيئة التقاعد الفلسطينية، والموظفين العموميين، والقطاع المصرفي الخاص. منذ كانون الأول 2021، لم تدفع السلطة الفلسطينية سوى 70% من رواتب موظفي القطاع العام بسبب أزمة المالية والخصومات الإسرائيلية المستمرة من عائداتها. ومن ناحية أخرى، بلغت متأخرات هيئة التقاعد الفلسطينية رقماً غير مسبوق يُقدّر بثلاثة مليارات دولار في الربع الرابع من العام 2021، في حين بلغت المتأخرات المستحقة على القطاع الخاص 975 مليون دولاراً. وبحلول نهاية العام 2021، بلغ إجمالي ديون السلطة الوطنية الفلسطينية للبنوك المحلية (مثل المتأخرات والالتزامات الجديدة) 2.5 مليار دولار. وفي الإجمال، تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية وموظفيها الآن نحو 40% من أرصدة القطاع المصرفي، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى الحديث عن قضية انكشاف القطاع المصرفي لمخاطر الدين العام، إذا لم يتم معالجتها.¹² نتيجة لذلك، ارتفع الدين العام (بما في ذلك المتأخرات للموردين وهيئة التقاعد) من 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 إلى 48.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2021.

أهداف إصلاح المالية العامة

في الثالث من آب، أشار وزير المالية، شكري بشارة، إلى أن خطة الإصلاح المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية تهدف إلى خفض الأجور، والمعاشات التقاعدية، وفواتير المساعدات الاجتماعية من 88.3% من الإيرادات في العام 2021، إلى

www.pmf.ps/documents/accounts/annual/2021/GFS.2021.ar.pdf 14

https://wafa.ps/Pages/Details/52503 15

راجع العدد 183 من النشرة الاقتصادية الفلسطينية لمزيد من التفاصيل. 16

https://en.globes.co.il/en/article-eilats-ramon-airport-to-launch-flights-for-palestinians-1001420961 17

https://english.alaraby.co.uk/analysis/why-israel-opening-ramon-airport-palestinians 18

https://bit.ly/3Q00BID 19

https://english.alaraby.co.uk/analysis/why-israel-opening-ramon-airport-palestinians 20

https://bit.ly/3xythbA 21

https://gisha.org/en/movement-of-people-via-rafah-crossing/ https://bit.ly/3QWYTOV 22

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2019d2_en.pdf 7

https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2019d2_en.pdf 8

https://bit.ly/3DuKKFX 9

https://bit.ly/3DnT4Hi 10

المرجع السابق 11

12 دفع ذلك محافظ سلطة النقد الفلسطينية إلى إصدار بيان يؤكد على سلامة القطاع المصرفي وأسسه المتينة -

https://bit.ly/3C0dnJN 13

www.pmf.ps/documents/accounts/annual/2021/GFS.2021.ar.pdf 13

ومطار غزة (مطار ياسر عرفات الدولي) الذي افتتح في العام 1998 ودمرتة إسرائيل العام 2001.²³

عائدات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن

يشكل السفر عبر الأردن، وإمكانية نموه، فرصة اقتصادية مهمة بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن على حد سواء. إذ ينصُ بروتوكول باريس على أنه يتعين على إسرائيل أن تحسّل رسم خروج بقيمة 26 دولاراً من كل راكب عبر جسر الملك حسين وأن تُحوّل للسلطة الوطنية الفلسطينية حصتها من الرسوم، 46.2% لأول 750 ألف راكب، و61.5% بعد تجاوز هذا العدد.²⁴ مع ذلك، رفعت إسرائيل أكثر من مرة رسوم الخروج بشكل آحادي دون التشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية وتحتفظ الحكومة الإسرائيلية بحصة السلطة الوطنية الفلسطينية الناتجة عن هذه الزيادة.²⁵ لم تحوّل إسرائيل سوى 68 مليون دولاراً منذ العام 2008 وحتى نهاية العام 2017 بدل رسوم الخروج، بينما تقدر رسوم الخروج الفلسطينية المستحقة حتى نيسان 2017 بحوالي 145 مليون دولاراً.²⁶

ووفقاً لوزارة السياحة والآثار الأردنية، دَخَلَ إلى الأردن 254,757 سائح مبيت وزائر ليوم واحد من حملة جواز السفر الفلسطيني في العام 2021 (17% من إجمالي الأجانب الذين دخلوا الأردن).²⁷ تشير بيانات الوزارة أيضاً إلى أن 303,653 زائراً دخلوا الأردن من خلال جسر الملك حسين في العام 2021.²⁸ وتظهر الأرقام الرسمية الفلسطينية تدفق أعداد أكبر من المسافرين، حيث غادر 152,203 شخصاً ودخل 120,790 آخرون فلسطين عبر جسر الملك حسين في شهر آب 2022 فقط.²⁹ إذ يشكل هذا التدفق الضخم من المسافرين والمبالغ التي ينفقونها مصدراً كبيراً من العائدات للأردن والحكومة الأردنية.

رفض فلسطيني وأردني

طُرِحَ اقتراح السماح للمسافرين الفلسطينيين بالمرور عبر مطار رامون لأول مرة خلال اجتماع بين وزير الدفاع الإسرائيلي بيني جانتس والرئيس الفلسطيني محمود عباس في تموز الماضي. أعلن مسؤولون فلسطينيون معارضتهم للخطة قائلين إنها لم تتم بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية وإنها تقوّض حق الفلسطينيين في أن يكون لهم مطار سيادي.³⁰ كما حثّ البعض الفلسطينيين على عدم السفر عبر مطار رامون.³¹

أثار هذا الإعلان أيضاً اعتراضات من الجانب الأردني خشية أن يؤدي هذا التحرك إلى إلحاق الضرر باقتصاد المملكة. كما وأعرب الجانب الأردني عن مخاوف تتعلق بالسلامة بشأن التداخل مع حركة النقل الجوي عبر مطار العقبة الدولي.³² في العام 2019، قدمت الأردن اعتراضاً رسمياً لمنظمة الطيران المدني الدولي على فتح مطار رامون، مشيرةً إلى أنه ينتهك المعايير الدولية المتعلقة باحترام سيادة المجال الجوي وأراضي البلدان الأخرى.³³

من منطلق إدراك الحاجة لتحديث عاجل لهذا المعبر الحدودي الفلسطيني الأردني، أعلن وزير السياحة والآثار الأردني في 31 آب أن حكومته تُعجّل بإطلاق مناقصة قيمتها 150 مليون ديناراً أردنياً (212 مليون دولار) بهدف تحسين وتيسير إجراءات السفر في الاتجاهين عبر جسر الملك حسين.³⁴

فرض قيود إضافية على دخول الأجانب إلى الضفة الغربية

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في 4 أيلول عن تعليمات جديدة بشأن دخول الأجانب إلى الضفة الغربية. في صيغتها التي نشرت لأول مرة، تتضمن اللوائح التي وُضعت في وثيقة مطولة مطالبة الأجانب بإبلاغ السلطات الإسرائيلية في غضون

30 يوماً عن بدء أي علاقة مع أحد حاملي الهوية الفلسطينية.³⁵ وإذا تزوجوا، فسيطلب منهم المغادرة بعد 27 شهراً لفترة انقطاع لا تقل عن نصف سنة.

كما فرضت الوثيقة قيوداً جديدة على الجامعات الفلسطينية وحصة قدرها 150 تأشيرة للطلبة و100 لمحاضرين الأجانب، في حين لا توجد حدود كهذه في الجامعات الإسرائيلية. كما يمكن للسلطات الإسرائيلية أن تطلب ضماناً يصل إلى 70,000 شيكل (20,500 دولار) من الأجانب الذين يدخلون الضفة الغربية.³⁶ كما وضعت القواعد قيوداً صارمة على مدة التأشيرات وتمديد التأشيرات، مما يمنع الناس في كثير من الحالات من العمل أو التطوع في الضفة الغربية لمدة أطول من بضعة أشهر.

عدّلت السلطات الإسرائيلية في وقت لاحق بعض الأنظمة الأكثر تطرفاً وأرجأت التنفيذ حتى تشرين الأول، وذلك بعد أن تعرضت للطعن أمام المحاكم وواجهت سخريّةً دوليةً واسعة النطاق واهتماماً إعلامياً.³⁷ ستؤثر هذه اللوائح، في حال تنفيذها، على الأجانب الراغبين في زيارة أسرهم الفلسطينية، والقيام بأعمال تجارية معهم، ولم شملهم، والإقامة معهم، أو العمل أو التطوع في الضفة الغربية، أو الدراسة أو التدريس في المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية.

قمة فلسطين للتكنولوجيا المالية

عُقدت قمة التكنولوجيا المالية الفلسطينية في 23 و24 آب وجاهيا في رام الله ومن خلال الفيديو كونفرنس في غزة، بهدف تسليط الضوء على أحدث الاتجاهات في التكنولوجيا المالية ودور الابتكار في تعزيز سمعة وربحية المؤسسات المالية والشركات الناشئة.³⁸ شارك في الحدث أكثر من 300 خبير محلي ودولي، ومُنظّم، وشركة ناشئة، وتقني، وممثل عن القطاع المالي.

خلال الحدث، ناقش المتحدثون الرئيسيون فرص تطوير وتسريع التحول الرقمي للخدمات المالية، أساليب التعامل مع التحديات العديدة التي تواجه التكنولوجيا المالية في فلسطين.³⁹ تضمنت الحدث حلقات نقاش وجلسات تشبيك وعروض توضيحية مخصصة للمواضيع المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بما في ذلك الخدمات المصرفية الرقمية، وابتكارات الدفع، والشراء الآن والدفع لاحقاً (BNPL)، وتقنية البلوكتشين، والذكاء الاصطناعي.

وأشار فراس ملحّم، محافظ سلطة النقد الفلسطينية، إلى أن سلطة النقد الفلسطينية تعمل على تشجيع استخدام الخدمات المالية، لا سيما الدفع الرقمي، والحوالات المالية الرقمية. حيث قامت سلطة النقد بترخيص خمس شركات دفع إلكترونية وسهلت دخول شركة أبل باي (Apple Pay) إلى السوق الفلسطينية. تعمل سلطة النقد الفلسطينية حالياً على وضع نظام مركزي لدفع الفواتير إلكترونياً يربط جميع مقدمي خدمات الدفع (المصارف وشركات الدفع) بالشركات الخاصة ومقدمي الخدمات الحكومية. ويجري العمل أيضاً على تشغيل نظام فوري للدفع يربط شركات الدفع الرقمية بالبنوك لتسهيل تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية.⁴⁰

التداول في شهر آب

بلغ مؤشر القدس 632.7 نقطة في اليوم الأخير من التداول في آب 2022 بانخفاض بلغ 0.3% عن الشهر السابق.⁴¹ وخلال الشهر، تم تداول ما مجموعه 33.5 مليون سهماً بقيمة إجمالية بلغت 67.6 مليون دولار، ما يمثل زيادة بنسبة 113.5% في العدد وزيادة بنسبة 97.4% في قيمة الأسهم المتداولة مقارنة مع تموز 2022.

بلغ صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (PEX) 200 مليون دولار في النصف الأول من العام 2022، بزيادة بلغت 10.5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2021.⁴² ومن بين 49 شركة مدرجة، حققت 41 شركة أرباحاً بقيمة 205 مليون دولار، بزيادة قدرها 9.3%، وتعرضت خمس شركات لخسارة إجمالية قدرها 5 ملايين دولار، بانخفاض قدره 24%، بينما فشلت شركتان في الإفصاح عن المعلومات في غضون الموعد النهائي المحدد.

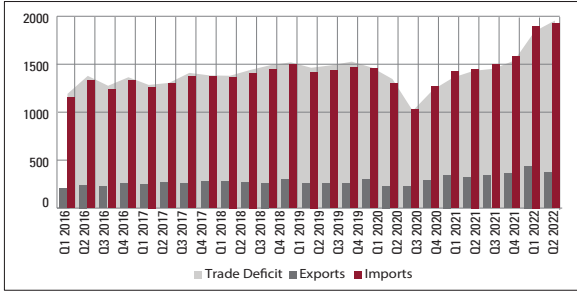
www.bbc.com/news/world-middle-east-62730164 https://bit.ly/3Bsf0mL 35
https://bit.ly/3dnlm92 36
https://bit.ly/3f3042o https://bit.ly/3Lq0muy 37
https://fintechpalestinesummit.com/ 38
www.raya.ps/news/1136558.html 39
https://bit.ly/3eMAH4A 40
https://bit.ly/3dijkZb 41
https://bit.ly/3UdKktv 42

www.aljazeera.com/news/2022/8/22/palestinians-fly-to-cyprus-in-israeli-airport-pilot-program 23
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2019d2_en.pdf 24
https://bit.ly/3LqZes7 25
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2019d2_en.pdf 26
www.mota.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/w_arrivals_by_month-2021-0.xls 27
يشمل هذا العدد المسافرين المحليين والدوليين. 28
www.palpolice.ps/content/451143.html 29
https://bit.ly/3DITPkC 30
https://reut.rs/3S6FMmV 31
https://bit.ly/3UmDRMD 32
https://bit.ly/2FJFz70 33
https://jordantimes.com/news/local/govt-launch-jd150m-tender-develop-king-hussein-bridge 34

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

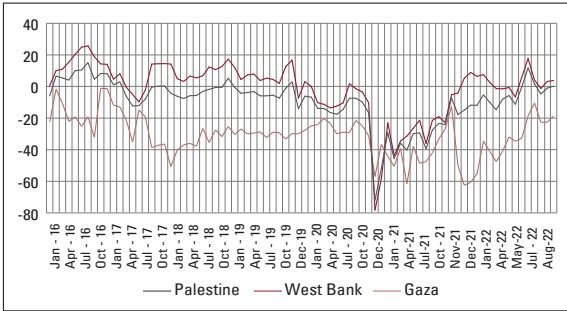
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



الواردات (الربع الثاني 2022): 1,991.3 مليون دولار الصادرات (الربع الثاني 2022): 360.4 مليون دولار العجز التجاري (الربع الثاني 2022): 1,630.9 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

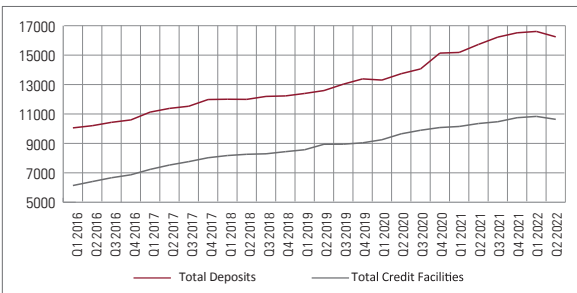
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – آب 2022



فلسطين (آب 2022): 0.2 الضفة الغربية (آب 2022): 3.8 غزة (آب 2022): -18.7 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

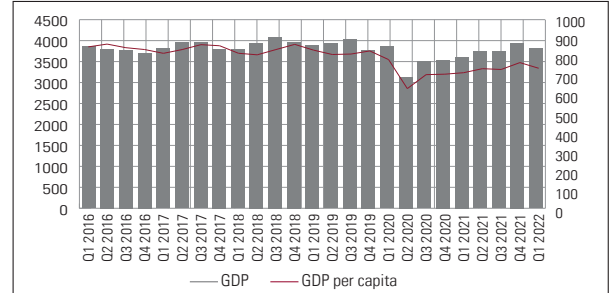
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثاني 2022): 10,635.18 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الثاني 2022): 16,242.19 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

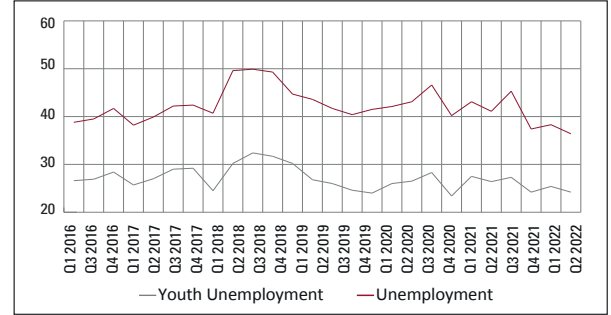
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الأول 2022



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الأول 2021): 3,871 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الأول 2021): 761.8 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

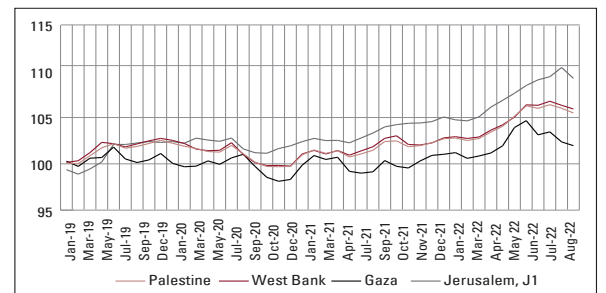
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثاني 2022



معدل البطالة (الربع الثاني 2022): 24.20% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2022): 36.40% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – آب 2022



فلسطين (آب 2022): 105.49 الضفة الغربية (آب 2022): 105.92 غزة (آب 2022): 101.96 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم

إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org